

صوت الاتحاد البرلماني العربي

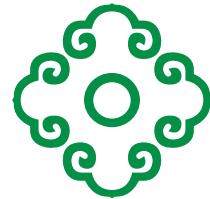
البرلمان

نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



المحتويات

- ◀ أنشطة الرئاسة صفحة 03
- ◀ لنا كلمة صفحة 05
- ◀ المرصد البرلماني صفحة 06
- ◀ فلسطين صفحة 12
- ◀ المرأة والبرلمان صفحة 14



البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي
نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



رئيس التحرير والمدير المسؤول
فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



مساعد رئيس التحرير
سمير النحاوي
مكلف بإدارة العلاقات البرلمانية



الادارة:
بيروت - لبنان
منطقة المرفأ - شارع المعرض
الرمز البريدي 2011-8403
هاتف 00961 1 985960/1-2



www.arabipu.org



أنشطة الرئاسة



أصدر معالي الرئيس المهنـدس عاطـف الطراـونـه، رئيس الـاخـاد الـبرـلـانـي العـرـبـي، رئيس مجلس النـواب في المـملـكة الأـرـدـنـية الـهاـشـمـيـة، بيانـاً باـسـم الـاخـاد، بـتـارـيخ 1 أيـار / ماـيـو 2020، يـدينـ العمـلـيـة الإـرـهـابـيـة الـأـثـمـة الـتـي استـهـدـفـتـ القـوـاتـ الـمـسـلـحـةـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ بـئـرـ العـبدـ فـيـ سـيـنـاءـ -ـ جـمـهـورـيـةـ مـصـرـ الـعـرـبـيـةـ الشـقـيقـةـ.

(التنمية ص 06)

أصدر معالي الرئيس المهنـدس عاطـف الطراـونـه، رئيس الـاخـاد الـبرـلـانـي العـرـبـي، رئيس مجلس النـواب في المـملـكة الأـرـدـنـية الـهاـشـمـيـة، بيانـاً باـسـم الـاخـاد، بـتـارـيخ 5 أيـار / ماـيـو 2020، يـدينـ مـصادـقـةـ وزـيرـ جـيـشـ الـاحتـلـالـ الإـسـرـائـيـلـيـ، عـلـىـ مـشـرـوعـ اـسـتـيـطـانـيـ فـيـ الـخـلـيلـ وـمـحـيـطـ الـحـرـمـ الـإـبـرـاهـيـمـيـ -ـ فـلـسـطـينـ الـعـرـبـيـةـ الـمـحتـلـةـ.

(التنمية ص 08)

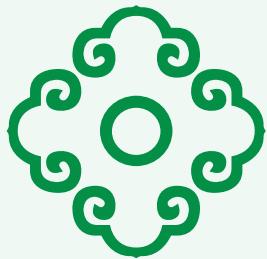
أصدر معالي الرئيس المهنـدس عاطـف الطراـونـه، رئيس الـاخـاد الـبرـلـانـي العـرـبـي، رئيس مجلس النـواب في المـملـكة الأـرـدـنـية الـهاـشـمـيـة، بيانـاً باـسـم الـاخـاد، بـتـارـيخ 13 أيـار / ماـيـو 2020، فـيـ الذـكـرـيـ 72 لـنـكـبـةـ فـلـسـطـينـ وـجـرـحـهاـ النـازـفـ مـنـذـ عـامـ 1948ـمـ.

(التنمية ص 10)





لنا كلمة



بِقْلَمٌ: فَايْزِ الشَّوَابِكَةُ
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

ييفي العملُ الـبرلماني أحد الركائز الهامة في الحوار، سواءً على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، لأنَّ التعبيرَ عن طموحات الشعوب لا يمكن أن يتأتَّى إلَّا من خلال الحوار، وتبادل وجهات نظر مثلي الشعوب العربية.

ونتيجة هذا التمازن، يتمُّ الخروج بأفكارٍ ومقترنات، حُكماً ستساهم في إيجاد أرضية مشتركة، وصولاً إلى تفاهمات، وهذا سينعكس على السياسات العامة للدول.

والله ولي التوفيق



المرصد البرلماني

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد يدين العملية الإرهابية الآثمة التي استهدفت القوات المسلحة المصرية في مدينة بئر العبد في سيناء - جمهورية مصر العربية الشقيقة

بغضب عارم واستنكار بالغ، تلقى الاتحاد البرلماني العربي، نبأ الهجوم الإرهابي الغادر الذي استهدف إحدى المركبات المدرعة التابعة للجيش المصري بعبوة ناسفة، جنوب مدينة بئر العبد بسيناء، يوم الخميس الواقع في 30 نيسان / أبريل 2020 م، وأسفر عن استشهاد ضابط وإصابة ضابط آخر وعدد من ضباط الصف والجنود المصريين الأشقاء.

ومع محاولات تكرار الهجمات الإرهابية في ربوع مصر العربية، العصية على الإرهاب والتطرف، على يد مجموعات تكفيرية ظلامية، أدمنت القتل وسفك الدماء، وجردت من كل ما يمت بصلة للقيم الإنسانية والأخلاقية، ناهيك عن انتهاك حرمة شهر الفضيل، شهر رمضان المبارك، شهر الصيام والرحمة والمحبة، والتوبة إلى الله، وغير أبهين بالوباء (كورونا) الذي يفتاك بالبشرية جمّعاً دون تمييز.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،
وإذ يرفض، أبداً ودائماً جميع أشكال ومظاهر الإرهاب والتطرف، العابرة للحدود والقارات، التي تستهدف مختلف بقاع العالم العربي والعالم أجمع، عبر تنظيمات إرهابية، لا دين ولا جنسية ولا حضارة لها سوى عقيدة القتل وسفك الدماء وانتهاك حرمات العباد والبلاد، حتى ذرائع ومبررات واهية تتغذى على عقلية شيطانية وفكـر ظلامي يُبيح قتل الإنسان لأخيه الإنسان، مخالفة بذلك كل ما دعت إليه الشرائع السماوية.

وإذ يهيب، بالدول العربية والإسلامية وحكوماتها، العمل بدأب وجّه على زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية العربية المختصة، للعمل معًا على تقويض البيئة الخصبة الغذائية للإرهاب والخاضنة للتطرف، عبر معالجة جميع الظروف والعوامل التي تُغذي هذا الفكر الظلامي الذي لا يقيم وزناً للمبادئ الأخلاقية والإنسانية والدينية أياً كانت.

فإن الاتحاد البرلماني العربي،
يستنكر ويدين، بأشدّ وأقسى العبارات هذا العمل الإرهابي الإجرامي الآثم، الذي يحاول مرتكبوه المارقون انتهاك حرمة شهر الفضيل، شهر رمضان المبارك، كما حاولوا منذ فترة انتهاك حرمة عيد الفصح المجيد، سعيًا منهم لزرع بذور الفتنة والشقاق والتشريذم بين أبناء الوطن الواحد، دون أدنى وازع أخلاقي لحرمة الأديان والمقdesات الدينية الإسلامية والمسيحية.



ويذكّر، الأسرة الدوليّة ودولها قاطبة، أتباع جميع الأديان والمعتقدات، أن مكافحة الفكر الإرهابي الدموي وتجفيف منابعه تمويلاً وتسلیحاً وفكراً، باتت مسؤولية جماعية تضامنية تقع على عاتق الحكومات، والبرلمانات، والمؤسسات الدينية، والتخب السياسي والفكري والثقافي والاقتصادي دون استثناء، مشدداً على أن استهداف مصر العربيّة هو استهداف للأمن القومي العربي بكامله.

ويؤكّد، أن جمهوريّة مصر العربيّة الشّقيقة، قلب العربيّة النابض، قادرة بحكمة قيادتها، وقوّة جيشه، وتكافُف أبنائها، على دحر العصابات الإرهابيّة الإجراميّة التي تستهدف أمنها واستقرارها وسيادتها، مشدداً على ضرورة تكثيف الجهود والمساعي الإقليميّة والدوليّة لاجتناث الإرهاب، الذي بات خطراً ووباء يهدّد أبناء البشر جميعاً على اختلاف معتقداتهم ومساربهم.

ويتوجّه الأخّاد البرلاني العربي، إلى جمهوريّة مصر العربيّة الشّقيقة، رئيساً وقيادة وشعباً، بأصدق وأحرّ مشاعر العزاء ولأسرة الشهيد، ويدعو الله عزّ وجلّ أن يلهمهم الصبر والسلوان على مصابهم الجلل، ويتمنّى الشفاء العاجل لجميع الجرحى والمصابين من ضباط، وضباط صف، وجند، ودوام التقدّم والأمن والاستقرار والازدهار لأنباء أرض الكنانة، أرض مصر العربيّة.

بيروت 01 أيار / مايو 2020

عن

الاخّاد البرلاني العربي

الرئيس المهنـدس عاطـف الطـراـونـه

رئيس مجلسـالنـواب

فيـالـملـكـةـالأـرـدـنـيـةـالـهاـشـمـيـةـ



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد يدين مصادقة وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، على مشروع استيطاني في الخليل ومحيط الحرم الإبراهيمي - فلسطين العربية المحتلة

تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمتابعة مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية القذرة، لتنظر للعالم أجمع أنها كيان طفيلي مارق يتغذى على مأساة البشر وكوارثهم. كيان قوامه مستوطنين مرتفقة مارقين. وجدوا ضالتهم وماربهم القذرة في "صفقة القرن" الأمريكية-الإسرائيلية المشؤومة، التي تفتح الباب على مصراعيه أمام الحكومة الإسرائيلية المزعومة لفرض واقع مزيف، وإصدار قرارات جائرة، تفضي إلى تهيئة "الأرضية القانونية"، على حد زعمهم، لارتكاب المزيد من أعمال القهر والإذلال وسرقة الأراضي وتدنيس المقدسات وانتهاك حرماتها، دون أي وازع قانوني أو ديني أو إلحادي أو إنساني.

وفي ظل هذه العريدة الإسرائيلية المستمرة وارتكاب مختلف أنواع الانتهاكات والجرائم، بحق مقدساتنا الإسلامية والمسيحية في أرض فلسطين العربية المحتلة، فضلاً عن غياب الشرعية الدولية وقراراتها الملزمة وانشغال العالم أجمع بالتصدي لفيروس كورونا القاتل، فإن الاتحاد البرلماني العربي،

وإذ لا تغيب عن ذاكرته، محاولات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة لتهويد الحرم الإبراهيمي الشريف وتدميره، منذ اللحظة الأولى لاحتلالها الخليل، وفرض سيطرتها عليه في الثامن من حزيران / يونيو عام 1967. ناهيك عن "مجازرة الحرم" البشعة التي ارتكبها المستوطن المتطرف جولد شتاين، في 25 شباط / فبراير عام 1994، بحق المصلين وأدت إلى ارقاء تسعة وعشرين شهيداً، وجراح العشرات.

وإذ يعي، أبعاد العقلية الإجرامية الاستعمارية التي كرسها وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينيت، بمصادقته النهائية على مشروع استيطاني يتضمن الاستيلاء على أراض فلسطينية، لإقامة طريق خاص للمستوطنين والمتطرفين، يربط مستوطناتهم الاستعمارية بالحرم الشريف، وإقامة مصعد لهم في أرض الحرم القدس، الأمر الذي يهد الطريق لانتهاك جميع القوانين التي كفلت حق حرية العبادة لأشقائنا الفلسطينيين، وممارسة شعائرهم الدينية حسب الشرائع والمواثيق الدولية.

وإذ يدرك، أن القرار الإسرائيلي الحالي ينتهك بكل صفافة قراري لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، عام 2018 في اجتماعها الـ 42 في عاصمة مملكة البحرين المنامة، بغية الحفاظ على بلدة القدس القديمة وأسوارها، والحفاظ على بلدة الخليل القديمة، فضلاً عن قرار منظمة اليونسكو عام 2017، لإدراج البلدة القديمة في مدينة الخليل والحرم الإبراهيمي على قائمة التراث العالمي للمحافظة عليها كموروث ثقافي وإنساني.



فإن الاتّحاد البرلاني العربي، يدين بأشد عبارات الشجب والاستنكار، إعلان وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، نفتالي بينيت، ومصادقته النهائية على مشروع استيطاني في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، مؤكداً أن مثل هذا الإعلان ما هو إلا خطوة من خطوات "صفقة القرن" المشؤومة، التي تهدف إلى طمس المعالم العربية الإسلامية وهوية المنطقة الفلسطينية، بغية خلق واقع جديد يهدّي الطريق لعملية تهويد واسعة النطاق في جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة.

ويؤكد، أن هذا القرار الذي يجسد العنصرية بأبشع صورها ما كان ليصدر بهذه السرعة والتجّبر لو لا الانحياز الأميركي الفاضح للاحتلال الإسرائيلي الغاشم ومشاريعه الإجرامية الاستعمارية، التي تنتهك حرمة الإنسان والأديان وال المقدسات، بما فيها الحرم الإبراهيمي الشريف، ناهيك عن انتهاك القانون الدولي، واتفاقيات جنيف وميثاق روما الأساسي.

ويناشد، المجتمع الدولي، مثلاً بحكوماته وبرلماناته الوطنية ومنظماته الإنسانية، الضغط على سلطات الاحتلال بهدف لجمها ووضع حدّ نهائى لمشاريعها التهويدية الإجرامية، مطالباً المحكمة الجنائية الدولية باعتماد توصية المدعية العامة بشأن انطباق صلاحية المحكمة على الأرض الفلسطينية المحتلة، والشروع في فتح تحقيق رسمي في جرائم وانتهاكات الاحتلال ومستوطنيه الدمويين، وصوّلاً لسؤاله ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم.

ويستنهض، همم الشعوب العربية والإسلامية النابضة بالعزّ والكرامة، للتصدي مثل هذه القرارات الاستفزازية غير القانونية، التي تشرعن قانون الغاب، وتطلق العنان لتنفيذ نوايا خبيثة دينية انتهك الإجماع الدولي، واستباحة كرامة الفلسطينيين وجودهم على أرضهم التاريخية، وتبيّد ثوابت الشعب الفلسطيني المتمثلة بإقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194.

ويشدد مجدداً، على أن هذا الكيان الغاصب لن تقف أمامه عند حدود مدينة الخليل وحرمها القدس، ولن ترتوي نزعته الدموية بسفك الدم الفلسطيني فحسب، بل سيسعى بكل وحشية لتمزيق جسد الأمة العربية، وصوّلاً إلى تحقيق حلم مؤسس الصهيونية تيودور هرتسل عام 1904، الذي أعلن أن حدود دولة "إسرائيل" تمتد "من النيل إلى الفرات".

ويعرب الاتّحاد البرلاني العربي، عن وقوفه ودعمه المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصريف أو المساومة أو البيع، مؤكداً أن كل هذه القرارات السافرة والظالمة لن تُسعف سلطات الاحتلال الغاشمة في فرض مشروع إسرائيل الكبير على فلسطين التاريخية، وأنّ وحشية الاحتلال وهمجيته ومخططاته الغادرة، التي تنتهك جميع القيم والأخلاق والمبادئ الإنسانية والدولية، لن تصادر حق شعبنا بالوجود على أرضه، والدفاع عن الحرم الإبراهيمي وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية على أرض فلسطين.

الاتّحاد البرلاني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية

بيروت 05 أيار / مايو 2020



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد في ذكرى 72 لنكبة فلسطين وجرحها النازف منذ عام 1948

تزامن الذكرى الثانية والسبعين لنكبة فلسطين العربية هذا العام مع استعمار همجية الاحتلال الإسرائيلي، ومخططاته الاستيطانية التوسعية الرامية إلى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، والإمعان في سرقة الأراضي الفلسطينية، وتدنيس المقدسات الإسلامية المسيحية وتهويتها. وتصفية قضية اللاجئين عبر "صفقة القرن" الأمريكية، التي تشرعن قانون الغاب، وتنصر الجلاد الإسرائيلي الغاشم على حساب الدم الفلسطيني الطاهر، ناهيك عن انتشار وباء فيروس كورونا القاتل، الذي بات مطية تستغلها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لتسريع هدم المنازل الفلسطينية وطرد أهلها، وضم الصفة الغربية، وبناء بؤر استيطانية جديدة ختضن مستوطنيها السفاحين الدمنيين على انتهاء القوانين، والاعتداء على الحرمات، والاستهتار بالإجماع الدولي، وازدراع الرأي العام العالمي المناهض لما تقوم به إسرائيل من جرائم يندى لها جبين البشرية.

ونظراً لتزايد وتيرة ممارسات الاحتلال التوسعية الإرهابية غير المسبوقة منذ عام 1948. فضلاً عما يعانيه العالم أجمع، من تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية، استحوذت على تفكير الناس، وأصبحت تشكل مصدر قلق وخوف لهم. لا سيما شعبنا الفلسطيني الشقيق الصامد على تراب بلده وطهر مقدساته، فإن الاتحاد البرلماني العربي.

وإذ يستذكر، بحرقة وألم ذلك اليوم الذي أُعلن فيه رئيس الوكالة الصهيونية ديفيد بن غوريون "إقامة دولة إسرائيل" بتاريخ 15 أيار من عام 1948، بعد أن أنهى البريطانيون انتدابهم لفلسطين، وفي اليوم التالي بدأت مأساة الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن الأمل لا يولد إلا من رحم المعاناة والألم، وأن للباطل جولة، ولل الحق دولة ولو بعد حين.

فإنه يؤمن، إنما مطلقاً، بعدلة القضية الفلسطينية، تاريخياً وسياسياً وقانونياً، مشدداً على أنها قضية عربية إسلامية مسيحية، قضية شعب أصيل ظل قابضاً على الجمر، ومتمسكاً بمبادئه وحقوقه وأرضه، ليرسم صورة أسطورية خالدة، ستبقى محفورة في أذهان أحرار العالم وقلوبهم في جميع أرجاء المعمورة.

وإذ يذكر، الأمة العربية والإسلامية والعالم أجمع، أن استمرار السياسة الاستعمارية المنهجية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، المدعومة أمريكاً، بانتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاستهتار بإجماع المجتمع الدولي، سيمهد الطريق لمزيد من العنف والإرهاب وسفك الدماء، وتجريد هيئة الأمم المتحدة من هيبتها في ظل انعدام الأمل والثقة بهدى وفاعلية القانون الدولي، وما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً ما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.



فإن الاتحاد البرلماني العربي.

يجدد مطالبه، بتكثيف الجهود البرلمانية والسياسية العربية والإقليمية والدولية، لکبح هذا الجنون الإسرائيلي الهمجي، وإلزام إسرائيل القوّة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ مقررات الشرعية الدوليّة ذات الصلة بوقف العمليات الاستيطانية التوسعيّة، وحرير الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، واحترام مبادئ التعايش السلمي بين الأديان، وصولاً إلى تسوية عادلة وشاملة، تضمن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، للعيش بكرامة وأمان على أرض آبائه وأجداده.

ويجدد دعوته ومطالبته، للأسرة الدوليّة ومجلس الأمن الدولي، لتشكيل لجنة دولية محايدة لتابعة الأوضاع الصحيّة للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الغاصب، منعاً لانتشار وباء فيروس كورونا المستجد، الذي يفتاك بالبشر على اختلاف ألوانهم وانتماءاتهم وأديانهم، مشدداً أن شعوب الأرض في هذا الوقت العصيّ على نمط فيه، بأمس الحاجة إلى الأمان والسلام أكثر من أي وقت مضى.

ويرى الاتحاد، أن الأوان قد حان لإنهاء جميع أشكال الصراعات والنزاعات المسلحة حول العالم، ومنح شعوب الأرض الفرصة للعيش بسلام وكرامة ومساواة، مؤكداً أن ما تنفقه دول العالم على التسلح وأدوات القتل والدمار والمحروب، قادر أن يغير حياة شعوب الأرض بأكملها إلى الأفضل.

ويهيب، بالدول العربية والإسلامية، والأسرة الدوليّة، مثله ببرلماناتها وحكوماتها الوطنية، العمل معًا لاتخاذ إجراءات رادعة وجريئة، تضع حدأً لغطرسة دولة الاحتلال الإسرائيلي وأعمالها الإجرامية الاستيطانية التوسعيّة، وبذل كل جهد ممكن لتوفير الإطار السياسي والدبلوماسي المناسب لإحياء حل الدولتين وعودة المهرجين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران 1967.

وفي ذكرى هذا الجرح الغائر في وجданنا وقلوبنا، يتوجه الاتحاد البرلماني العربي، بأسمى آيات الإكبار والإجلال والاحترام للشعب العربي الفلسطيني الشقيق، التمسك بقضيته وأرضه وعدالة حقوقه، الصامد في وجه مشاريع الخنوع والاستسلام، داعياً أحرار العالم إلى الوقوف إلى جانب هذا الشعب المقاوم ومساندته في جميع المحافل الدوليّة، لمواجهة آلـة البطش الإسرائيليـة "صفقة القرن" المزعومة، وجميع المخططات الاستعمارية الهدافـة إلى توسيع الاستيطان، وتهويد القرى والمدن الفلسطينيـة، وقضـم مزيد من الأراضـي العربيـة الفلسطينيـة، على مرأى ومسمع العالم أجمع.

بيروت 13 أيار / مايو 2020

عن

الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



فلسطين

في ذكرى تأسيسها المجلس الوطني الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية الحامية لحقوق شعبنا والضامنة لاستقلالية القرار الوطني

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن منظمة التحرير هي بيت شعبنا، كانت وستبقى مثله الشرعي الوحيد في كافة أماكن تواجده. وستبقى قائد نضاله، وحامية مشروعنا الوطني حتى العودة والاستقلال.

وأضاف المجلس في بيان أصدره، يوم الأربعاء الواقع في 27/5/2020، لمناسبة مرور 56 عاماً على تأسيس منظمة التحرير الذي يصادف يوم غد، إن تطورات الأحداث أثبتت أن المنظمة التي ناضل المرحوم أحمد الشقيري من أجل تأسيسها، تمثل شعبنا وتقود نضاله، وتابع المسيرة من بعده القادة المؤسسوون، وفي مقدمتهم الشهيد الرمز ياسر عرفات، إنها الضمانة والضامنة لاستقلال القرار الوطني المستقل، والحامية لحقوق شعبنا في تقرير المصير والعودة، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

وتتابع: في مثل هذا اليوم من عام 1964 احتضنت مدينة القدس المئات من مثلي شعبنا من داخل الوطن والشتات، ليعلنوا أن إرادته في النهوض من رماد النكبة لن يقف أمامها أحد، وليعلنوا ميلاد أهم إجاز وطني فلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

وجدد "المجلس" تأكيده على أن منظمة التحرير بقيادة الرئيس محمود عباس، تتصدى الآن لأشرس حرب إسرائيلية - أمريكية على حقوقنا، وستنجح في إفشال أهدافها، مثلاً بفتح في إفشل محاولات البعض ضرب وحدانية تمثيلها لشعبنا وإيجاد بدائل عنها، مؤكداً أن المنظمة لم تسمح سابقاً لأحد أن يتحدث باسم شعبنا، ولن تسمح الآن لأحد الادعاء بتمثيل مصالحه.

وأكَّدَ أنَّ منظمة التحرير استطاعت بتضحيات الشهداء والجرحى والأسرى، أن تعيد لشعبنا هويته وتحافظ على ثوابته، وانتزعت الاعتراف العالمي بها كممثل شرعي ووحيد له، وصوَّلاً إلى الاعتراف بفلسطين دولة في الأمم المتحدة بعاصمتها مدينة القدس، على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام 1967.



وجدد المجلس تأكيده على أن إفشال محاولات تصفيية مشروعنا الوطني، تتطلب إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة في إطار منظمة التحرير، فلم يعد هناك عذر لأحد، خاصة بعد قرار القيادة التحلل من الاتفاقيات والتفاهمات مع الاحتلال، وإدارة ترمب.

وأكَّد المجلس الوطني استمراره في العمل من أجل تفعيل وتطوير مؤسسات المنظمة، وتعزيز دورها في النظام السياسي الفلسطيني، كما أراد لها المؤسِّسون والشهداء الأوائل من أحمد الشقيري إلى أبو عمَّار إلى جورج حبش، وغيرهم من الشهداء والقادة، كذلك في العمل على تنفيذ قرارات المجلس الوطني وقرارات المجالس المركزية، المتعلقة بتطوير وتفعيل مؤسسات المنظمة.

وقال المجلس في بيانه: أنه في يوم ٢٨ أيار من عام ١٩٦٤ احتضنت مدينة القدس المئات من مثلي الشعب الفلسطيني من داخل الوطن ومن الشتات ليعلنوا بأن إرادة شعبنا في النهوض من رماد النكبة لن يقف أمامها أحد، وليرسلوا ميلاد أهم أخاز وطنى فلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية.





المرأة والبرلمان

بيان صادر عن ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة حول تزايد العنف الأسري جراء جائحة كوفيد 19



إن تزايد ما يطلق عليه اسم "جائحة الظل" أو "جائحة المستترة" يدعونا لدق ناقوس الخطر ويدعونا للتفكير ملياً بجذور هذه الظاهرة. فلقد رافقت جائحة كوفيد 19 "جائحة ظل". لا تقل خطورةً عن الكورونا وهي جائحة تزايد العنف الأسري في المجر المنزلي.

لقد هيأ وباء كوفيد 19 بيئه خصبة لتصاعد العنف خصوصاً مع تزايد تدهور الوضع الاقتصادي وفقدان العديد لوظائفهم، وجراء الشعور بالريبة تجاه ما ستؤول له الأوضاع. بالإضافة إلى الضغوطات والتوترات النفسية التي يتعرض لها الجميع على إثر هذه الجائحة. وفي ظل ما فرضته الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا، أصبح لزاماً على النساء التواجد مع أزواج أو أفراد أسرة مسيئين لفترات طويلة، مع عدم القدرة على تلقي الدعم النفسي من الأصدقاء أو الأقرباء أو المؤسسات المعنية.



إن الظاهرة عالمية، فقد قدر عدد النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 إلى 49 عاماً من تعرضن لعنف جنسي أو جسدي ارتكبه الشرك في الانني عشر شهراً الماضية بحوالي 243 مليون سيدة وفتاة عالمياً. ووفق دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إذا استمر الإغلاق لمدة 6 أشهر، يمكن توقع 31 مليون حالة إضافية من حالات العنف القائم على نوع الجنس. ويمكن توقع 61 مليون حالة إذا وصل متوسط فترة الإغلاق إلى عام واحد. شهدت فرنسا زيادة بنسبة 30% في حالات الإبلاغ. بحسب مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) في الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني 1 من كل 3 نساء و1 من كل 4 رجال في الولايات المتحدة من العنف من الشرك في حياتهم. في بريطانيا أفادت "Refuge". أكبر مؤسسة خيرية في المملكة المتحدة بشأن العنف المنزلي، عن زيادة بنسبة 700% في المكالمات إلى خط المساعدة الخاص بها في يوم واحد. في جنوب إفريقيا، زادت المكالمات إلى مركز قيادة العنف القائم على نوع الجنس التابع لمؤسسة فودافون بنسبة 65% منذ الحظر. في تركيا، خلال شهر آذار/مارس، قُتلت 29 امرأة، وتسعة آخرات تم تسجيل حالات وفاتهن كمرببة. وفي فرنسا، بلغت نسبة الزيادة في العنف الأسري، منذ بدء إجراءات الإغلاق في 17 مارس، 30%. أما في الأرجنتين، فقد بلغت الزيادة في شكاوى العنف المنزلي منذ بدء إجراءات الإغلاق في 20 مارس، حوالي 25%. وفي قبرص وسنغافورة ارتفعت شكاوى العنف الأسري بنسبة 30 و33 في المئة على التوالي.

هذا وتأثر الدول العربية بشكل أكبر نظراً لوجود الصراعات والنزاعات، وضعف الرعاية الصحية، وانقطاع سبل كسب العيش، وارتفاع الأسعار ودمار البنية التحتية، ما سيشكل أرضًا خصبة لتزايد الأزمات الاقتصادية وبالتالي تزايد الأزمات النفسية ما يؤدي إلى تزايد العنف الأسري. ففي تونس مثلاً تم تسجيل 6693 مكالمة من الخط الأخضر 1899 إلى غاية يوم 3 أيار/مايو 2020 موزعة كالتالي: (1347 عنف جسدي، 1462 عنف نفسي، 329 عنف جنسي، 763 عنف اقتصادي، 15 عنف مؤسساني، 1624 عنف لفظي)، إلى جانب 448 عدد الإشعارات الخاصة بالطفولة المهددة و38 إشعار لكتاب السن.

وقد يؤدي استمرار هذه الجائحة إلى النيل من الجهود في تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي. فوق دراسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان فإنه من المرجح أن تسبب جائحة COVID-19 في انخفاض التقدم نحو إنهاء العنف القائم على نوع الجنس بحلول عام 2030 بمقدار الثلث. ومن المتوقع أيضاً أن يعطل الوباء المجهود المبذول لإنهاء ختان الإناث. فقد كان الباحثون يتوقعون أن توسيع نطاق برامج الوقاية من ختان الإناث على مدى السنوات العشر المقبلة سيعني خفض عدد الفتيات العرضة للختان بمقدار 5.3 مليون. إلا أن هذا الرقم من المتوقع أن ينخفض بمقدار الثلث إثر الجائحة. كما وسيؤدي تعطيل برامج منع زواج الأطفال إثر الجائحة إلى تزويج 13 مليون طفل إضافي على مدى العقد المقبل.

إن تزايد العنف النفسي والجسدي على النساء أثناء جائحة كورونا جعل الأمين العام للأمم المتحدة يدلي ببيان يدعو فيه الحكومات إلى "وضع سلامة المرأة أولاً عندما تستجيب للوباء". واليوم مع تطور التكنولوجيا وميل الدول إلى استخدام عدد من التطبيقات لتسهيل كافة الأعمال، يدعو ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية



لناهضة العنف ضد المرأة شركائه في منظمات المجتمع المدني إلى ضرورة قيادة حملات توعوية للمجتمع للتصدي للأثار المترتبة على هذه الجائحة. ويدعو الحكومات إلى تخصيص خطوط ساخنة للإبلاغ عن حالات العنف، ويحث الحكومات على أن تدرج ضمن خطتها في التصدي لجائحة الكورونا خطة للتصدي لهذه الأزمة، كما يعلن التزامه بالمضي قدماً في العمل مع كافة أصحاب المصلحة لتغيير القوانين والتشريعات لتشديد العقوبة على مرتکبى العنف، ويعلن التزامه بتكتيف جهوده الرقابية لحتى الحكومات على توفير كافة سبل الحماية والرعاية للمعنفات. وإن يستنكر الائتلاف هذا العنف والذي زاد في نسبته خلال هذه المدة الحرجة وهي مدة الحجر الصحي، يدعو الائتلاف كافة الدول العربية على الاستعانة بالقانون النموذجي لحماية المرأة من العنف الأسري الذي وضعه الائتلاف. ويحث كافة الدول على الإسراع في اعتماد الاتفاقية العربية لناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري التي وضعها الائتلاف بالتعاون مع جامعة الدول العربية.





www.arabipu.org